المنطقة الحرة في نينوى..

مشاريع استثمارية تنهض باقتصاد العراق من جديد..

الموصل / رعد الجماس

يحتل العراق موقعاً ستراتيجياً بين دول العالم، فهو قريب من الاسواق العالمية من جهة ويطل على الخليج العربي من جهة أخرى، مما جعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية، فضلاً عن تمتعه بشبكة واسعة وكثيفة من الخطوط البرية والبحرية والجوية، ونتيجة لهذا الموقع المتميز، فقد عمل كأغلب دول العالم على أتباع الاساليب الاقتصادية التي تسهم في رفع وتأثر التنمية الاقتصادية للبلاد في كل المجالات، ومنها اسلوب المناطق الحرة الذي يؤدي إلى تعزيز المركز المالي وتنويع الموارد الاقتصادية وزيادتها، وذلك من خلال تخصيص مواقع جغرافية محددة ومسورة تطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة تختلف عن تلك التي تتبع في البلد، وتتمتع هذه المنطقة بتسهيلات وأعفاءات وآليات عمل خاصة لتكون منطقة جذب لرؤوس الاموال الخارجية وتنشيط حركة الاستثمار، وأدخال تكنولوجيا متطورة.. وفي ضوء ذلك تم اختيار عدة مناطق حرة موزعة على المواقع الجغرافية المختلفة من القطر لقربها من الاسواق الداخلية والخارجية، ولوقوعها على طرق التجارة المهمة وهي (خور الزبير) في جنوب العراق و(القائم) في غربه و(فليفل) في الشمال، وهذه الاخيرة وضعناها في دائرة الضوء للتعرف على ما يجري داخل وخارج اسوارها..

تقع المنطقة الحرة في فليفل والتابعة لمحافظة نينوى على طريق موصل - زاخو،/ وتبعد حوالي (20كم) شمال الموصل وبمسافة مقدارها (160 دونماً) قابلة للتوسع، وتتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي وسيط فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديد في أتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا وموانئ البصرة، كما أنها قريبة من مصادر الطاقة والمواد الاولية والايدي العاملة الماهرة، وتحتوي أيضاً على أراض مبلطة وغير مبلطة والعديد من المخازن المسقفة وذات البناء الكونكريتي والمكاتب أضافة إلى ساحة لأيواء الشاحنات الدولية.. وللمزيد من التفاصيل قال لنا مدير الهيئة سعد شريف يحيى..

- أنشئت المنطقة عام 1999 بموجب قانون المناطق الحرة وحلت محل

ساحة التبادل التجاري في فليفل التي

الرسمي الهيئة العامة للمناطق الحرة في بغداد والتي يديرها مجلس إدارة مكون من اعضاء ينتسبون الى وزارات وجهات رسمية مختلفة.. والمنطقة الحرة عبارة عن بقعة من الارض تعود الى الدولة سياسياً لكنما لا تتبعها اقتصادياً، فهي تخضع لقوانين دولية خاصة فيما يخص الاستيراد والتصدير والاعفاء من الرسوم والضرائب مقارنة مع المشاريع المنفذة خارجها.

+وما الهدف من أنشائها؟

-هناك عدة مكاسب تسعى الدولة الى تحقيقها من أنشاء هذه المناطق من قبيل تحقيق تنمية اقتصادية وأدخال تكنولوجيا متطورة الى البلاد وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، إضافة الى تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل، وزيادة دخل البلاد من العملة الاجنبية.

مزايا وحوافز للاستثمار

وعن أقسام المنطقة ومهامها حدثنا مدير قسم الاستثمار محمد صباح مزيد:

+هناك عدة أقسام منها قسم الاستثمار الذي يعتبر عصب المنطقة وعلى تماس مباشر مع المستثمرين حيث يدير المشاريع الاستثمارية ويحفظ حق الدائرة والمستثمر معاً، الى جانب قسم الاملاك والانشاءات

وهو قسم فني يشرف على جميع

ويقدم لها خدمات الصيانة والخدمات الفنية كافة، إضافة الى القسم المالي الذي يهتم بكل القضايا المالية، والقسم الاداري ويعنى بشؤون الافراد والموظفين، أما الرقابة الداخلية فهي تشرف على الامور الادارية والمالية داخل المجمع، وهناك مرافق وملحقات أخرى تقدم خدماتها الى المواطنين والمستثمرين مثل التامين والمصارف والكمارك والخدمات الصحية، الى جانب توفر وسائل اتصال دولية حديثة.

+وما الامتيازات التي تمنحها المنطقة الحرة؟

- لقد سمح القانون بممارسة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية كافة للعمل في المناطق الحرة عدا الانشطة المحظورة بقوانين أخرى نافذة كالتعامل مع المصدر المحظور وصناعة الاسلحة، والصناعات الملوثة للبيئة.. الخ، أما المزايا والحوافز التي تمنحها فتوضحها النقاط التالية..

أ- اعفاء رأس المال والارباح والايرادات الناجمة عن الاستثمار من الضرائب والرسوم كافة طوال عمر المشروع بما فيها تأسيسه وبناؤه. ب- اعفاء أجور العاملين الاجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم الى خارج العراق، أما العمالة العراقية فان 50% من أجورها تعفى من ضريبة الدخل.

ج- اعفاء البضائع والمواد الاولية المستوردة والمصدرة من الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة الى داخل القطر. د- لا يخضع ادخال واخراج العملات الاجنبية أو التعامل بها داخل المنطقة الحرة الى اي قيد أو شرط.

هـ- السماح للمستثمرين في المناطق الحرة بفتح حسابات معينة تغذى بعملات واردة من الخارج.

و- اعفاء المستثمر العراقي في المنطقة والمقيم خارج القطر من رسوم السفر.

ز- منح للمستثمرين امتياز أدخال كمركي مؤقت على سياراتهم وفق حاجة المشروع.

ح- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار او أدخال شريك أو أخراج شريك.

ط- مدة عقد الاستثمار (15 سنة) للمشروع التجاري والخدمي قابل للتجديد و(25 سنة) للمشاريع الصناعية. ي- بدلات الإيجار للاراضي والمباني مختلفة داخل المنطقة، فالاراضي المبلطة بدل ايجارها (3 دولارات) للمتر المربع سنوياً، والاراضي غير المبلطة (2 دولار) أما المباني والمنشآت فتتراوح بين (5-15 دولاراً) سنوياً.

أليات وأجراءات العمل..

+وما آلية عملكم؟

اجابنا على هذا السؤال مدير القسم المالي سعد نجم عبود قائلاً:

- يتميز العمل داخل المنطقة الحرة بالمرونة واختزال الروتين ودقة التنسيق بين الاقسام المختلفة في الهيئة والدوائر الاخرى، وتتمثل الاجراءات المطلوبة لانشاء مشروع داخل المنطقة بتقديم طلب أصولي الى أدارة الهيئة مع نبذة عن المشروع المزمع اقامته ترفق معه الاستمارة الخاصة بالطلب مقابل (100 دولار) عن أجور تقديم الطلب، وتتم بعدها دراسته في ضوء القوانين والتعليمات النافذة وعند الموافقة يتم التعاقد وأصدار أجازة التأسيس لمزاولة العمل، ويدفع عند توقيع العقد بدل الايجار السنوي والتأمينات البالغة 10% من الايجار فضلاً عن استيفاء مبلغ (1000 دولار) عن أجور رخصة التشغيل والتي تجدد سنوياً بمبلغ (150 دولار)، كما يتم أيضاً تقديم كفالة مصرفية مالية تبلغ 1% من قيمة رأس المال المستثمر في المشروع على أن لا تتجاوز (50000) الف دولار.

+وهل هناك صعوبات في العمل؟

- معرقلات العمل تتمثل في القوانين السابقة والتي تقيد حركة الموظف والمواطن معاً ومنها السياسة المالية والنقدية للنظام السابق التي عرقلت عمل العديد من المشاريع الاستثمارية، فتحويل العملة صعب جداً ومصرف الرافدين لا يقدم اعتمادات مالية للتاجر فضلاً عن عدم توفر العمل بشكل مستمر، وهناك المركزية التي تحدد عمل المنطقة ذلك لأن الصلاحيات محددة وأغلب القرارات والقوانين تصدر من المراجع في بغداد، وعملنا يتطلب المرونة وأتخاذ القرار السريع.

+وماذا عن مشاريعكم المستقبلية؟

- خططنا للمستقبل طموحه جداً ولا سيما أن التسهيلات في القوانين متاحة فيما يخص الاستثمار والانتاج والعراق بحاجة ماسة للمشاريع الاستثمارية والانتاجية خصوصاً وأنه بلد رخيص فيما يتعلق بكلفة الانتاج مقارنة مع دول العالم الاخرى، وعلى هذا فهناك جملة مشاريع منفذة في منطقتنا الحرة منها مشروع ضخم لعمل طحين سوف يصدر انتاجه الى خارج العراق، ومشاريع أخرى لتحوير السيارات وتفكيكها ثم يعاد تصديرها داخلياً وخارجياً، ومشروع لانتاج المشروبات الغازية والكحولية إضافة الى مشاريع عديدة أخرى، وبالنسبة للمشاريع التجارية فلدينا أكثر من ستين مشروعاً تجارياً يخص مختلف الحقول.

مجلس الحكم يفتح تحقيقا مستقلا بشأن "النفط مقابل الغذاء".

بغداد-

اكد انتفاض قنبر الناطق الرسمي باسم المؤتمر الوطني ان مجلس الحكم الانتقالي في العراق قرر اجراء تحقيق خاص تقوم به شركات قانونية عالمية معروفة لكشف المخالفات المحتملة التي ارتكبت في ادارة برنامج "النفط مقابل الغذاء".

وقال قنبر في مؤتمر صحافي عقده في بغداد "اصدر مجلس الحكم قرارا يتضمن اجراء تحقيق عراقي بأدارة عراقية نقوم من خلاله بتوظيف مكاتب او شركات عالمية معروفة للتحقيق في الفساد الذي ارتكب في برنامج النفط مقابل الغذاء".

واضاف "نحن نريد وضع اليد على كل الملابسات الموجودة في هذا البرنامج ووضع اليد على كل من اشترك في هذا الفساد في الوقت الذي كان فيه الشعب العراقي يعاني من الجوع والاطفال العراقيون يموتون".

وتابع قنبر "نحن ملتزمون كعراقيين بأجراء تحقيق امام الشعب العراقي. فالامم المتحدة ستجري تحقيقها الخاص والولايات المتحدة ستجري تحقيقها الخاص وفريق استخباراتي اميركي اخر سيجري تحقيقا وعلينا نحن كعراقيين اجراء تحقيقنا الخاص لان هذه مسؤولية تاريخية".

واكد الناطق باسم المؤتمر الوطني العراقي ان "ماحصل كان اكبر عملية سرقة وفساد ورشوة في التاريخ لاكبر عملية اغاثة في التاريخ كان يراد منها سد رمق الشعب العراقي".

يذكر ان الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان كان قد طلب اجراء تحقيق مستقل "على مستوى عال" حول المخالفات المحتملة التي ارتكبت في ادارة برنامج "النفط مقابل الغذاء".

وكان عنان اعتبر ان "من المحتمل جدا" ان تكون "مخالفات" قد حصلت في ادارة برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي اقر لمساعدة الشعب العراقي ابان نظام صدام حسين.

وقدر تقرير نشرته لجنة تدقيق حسابات اميركية حكومية المبالغ المختلسة في اطار برنامج "النفط مقابل الغذاء" بـ10 مليارات دولار.

واكدت وسائل اعلام اميركية اخيرا ان النظام اختلس بالتآمر مع شركات غربية، مليارات الدولارات من البرنامج.

وبحسب نيويورك تايمز، فان شركات روسية واوروبية ووسطاء عربا اضافة الى شركات حكومية تتخذ من الصين او الشرق الاوسط مقرا لها، كانت متورطة في مثل هذه العمليات.

وبرنامج "النفط مقابل الغذاء" وضع في 1996 للحد من تاثير العقوبات الدولية على الشعب العراقي.

وكان رئيس هذا البرنامج بينون سيفان نفى رسميا في مطلع شباط الماضي اتهامات مفادها انه استفاد من عائدات غير مشروعة مصدرها النفط العراقي.

وكانت صحيفة (المدى) قد اكدت بالاستناد الى وثائق تم العثور عليها في مقر وزارة النفط في بغداد، ذكرت ان مئات الاشخاص والشركات، وبينهم سيفان، استفادوا من سخاء صدام حسين.

اجتماع وزراء الاقتصاد والمال العرب لوضع جدول الاعمال الاقتصادي لقمة تونس

تونس (اف ب)-

بدأ وزراء الاقتصاد والمالية العرب في تونس اجتماعا لاعداد جدول الاعمال الاقتصادي للقمة العربية التي تعقد الاثنين المقبل في العاصمة التونسية.

وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية المجتمع برئاسة وزير التجارة التونسي منذر الزنيدي والامين العام للجامعة عمرو موسى، ببحث عشر مسائل. واضافة الى تطبيق القرارات الاقتصادية الصادرة عن القمم السابقة، فان الوزراء سيناقشون الملفات الزراعية والصناعية وملف النقل البري والبحري والجوي على مستوى العالم العربي.

وسيكون دور القطاع الخاص العربي في التنمية الاقتصادية وتعزيز صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة موضع بحث ايضا.

ويعتبر هذا المجلس بمثابة المؤسسة الضعيفة بين المؤسسات المتخصصة في الجامعة العربية التي تركز جدا على المسائل السياسية والامنية. وسيتم تخصيص نقطة للاستعدادات العربية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعقد في مرحلتها الثانية في تشرين الثاني 2005 في تونس، بعدما عقدت مرحلتها الاول في كانون الاول في جنيف (سويسرا).

دورة البورصة

حكاية الارباك في قانوني الشركات القديم والجديد

حسام الساموك

مضت شهور على اصدار السلطة المدنية قانون الشركات الجديد الذي احدث ارباكاً كبيراً في الساحة الاقتصادية، لتضمينه فقرات احدثت تغيرات بالغة الاهمية في بنية الركائز الاقتصادية الوطنية في العراق، والغريب في هذا القانون إنه بقي مبهماً لفترة طويلة ولم ينشر الا قبل ايام قلائل متضمناً فقرات تناثرت هنا وهناك، كان اخرها ما صرح به وزير المالية العراقي في مقابلة على القناة التلفزيونية العائدة لشبكة الاعلام العراقي افاد منه أن القانون الجديد يباح للاستثمارات الاجنبية أن تبتاع شركات عراقية وتبرم عقوداً ملكيتها بنسبة (100%) أو بأي نسبة أخرى، وبهذه الحالة فرض القانون واصبح في حيز التطبيق - حيث جرت عدة صفقات لبيع شركات ومشاركات باخرى وفقاً لبنود هذا القانون - قبل ان يترجم او يعلن للملأ، أو ينشر في الجريدة الرسمية وهذا بحد ذاته يثير التساؤل.

بل إن عدداً من التعاملات الخاصة بنشاطات الشركات القائمة روجت، وما زالت تروج بموجب القانون السابق (قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997) مما يعني أن العمل جار حسب القانونين السابق الذي يفترض انه قد الغي بموجب اصدار القانون الجديد، واللاحق الذي صدر وجرت بموجبه مجموعة من الصفقات لمصلحة المستثمرين الاجانب، اي إن قانونين يجري العمل بموجبهما برغم تعارضهما والغاء أحدهما مضامين واجراءات جوهرية في الآخر.

واذا كنا نؤشر وبقلق بالغ ما احتواه القانون الجديد للشركات من تعريض واضح لمصالح المستثمر العراقي، والثروة الوطنية العراقية عموماً، ناهيك عن طريقة الاعلان المريبة عن المستجدات الخطيرة التي تضمنته بالغائها التام لكل ما كان يتوفر من حماية لمصالح المستثمرين العراقيين، فاننا كنا ننتظر في الأقل أن يعرض مشروع القانون قبل تشريعه وجعله حيز التنفيذ، على المؤسسات والجمعيات العلمية والمهنية المعنية بالشؤون الاقتصادية والتنموية والصناعية، لا أن يصدر دون اي اكتراث بمعارضة هذه الجهات من عدمها، وباسلوب لا يمكن أن يوصف بغير الارغام بما يتعارض مع كل البلاغات المطمئنة لقوات الاحتلال باحقاق الشفافية وتطبيق العدالة وقواعد الحرية والديمقراطية وبما يؤكد زيف كل هذه الشعارات الخلابة.

إن الركيزة الاهم التي لا بد أن نقف عندها هي التوجهات المعتمدة في تشريع قانون الشركات الجديد، الذي لا يمكن وصفه إلا بمحاولة تصفية ثروتنا الوطنية وافشال مشاريعنا الصناعية، واغراق اسواقنا ببدائل من منتجات مناشئ صناعية اجنبية قد لا تبلغ جودتها ما حققته صناعتنا الملائمة للبيئة العراقية ورغبات المستهلك العراقي، مقابل ايجاد جيوش اخرى من العاطلين عن العمل عبر شعارات الخصخصة وابتياع الشركات المساهمة. مؤكدين أن الأقدام على خطوة تشريع قانون جديد للشركات يشكل تغيراً أكبيراً في بنية العمل الاقتصادي، أمر لا تقره القوانين الدولية اطلاقاً، وخاصة بنود اتفاقات جنيف المعنية بشؤون التعامل مع البلاد المحتلة، حين تحظر اقدام المحتل على تشريع أو تطبيق اي منهج أو قانون أو اسلوب يشكل تغيراً جوهرياً في البنية التحتية الاقتصادية أو الصناعية أو حتى الاجتماعية.

إن الجمعيات الانسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية ستكون في مقدمة من يفضح هذه الممارسات والاجراءات المفروضة قسراً من قبل القوة المحتلة على صعيد الرأي العام العالمي والمنظمات مختلفة الاختصاصات كهيئة الامم المتحدة والصليب الاحمر الدولي والجهات القانونية العالمية، لتحذو حذوها في الوقوف بوجه هذا الاجراء الجائر ومما يماثله من قرارات أخرى، في حين تتحمل مؤسسات المجتمع المدني العراقية مسؤولية العمل على ايصال هذه الخروق الواضحة للقانون الدولي والاعراف الانسانية القائمة.

ولا شك أن الجمعيات والمؤسسات الاقتصادية المعنية، تتحمل العبء الاكبر في توضيح مخاطر مثل هذه التوجهات، وما تلحقه من اضرار كبيرة في البنية الاقتصادية واحتواء غير مشروع للثروة الوطنية.

تدشين اكبر خط انتاج للغاز في العالم بقطر

راس لفان (قطر) (اف ب)-

دشنت قطر مصنعا لمعالجة الغاز الطبيعي المسال يقع ضمن المدينة الصناعية براس لفان التي بدأت تصدر منها اولى شحنات تصدير الغاز المسال الى الهند.

وافتتح امير قطر حمد بن خليفة آل ثاني خط الانتاج الثالث لشركة رأس غاز في المدينة الصناعية برأس لفان الذي تطلب انجازه ٣،٢ مليار دولار بما فيها المنشآت في الهند.

وقال وزير الطاقة القطري عبد الله العطية ان طاقة انتاج الخط الثالث تبلغ 4.7 ملايين طن من الغاز المسال سنويا" مضيفا ان انتاجه موجه الى شركة "بترونت" الهندية.

واكد كاتب الدولة الهندي للنفط والغاز الطبيعي ب.ك شاتورفادي رئيس الشركة ان حكومته تسعى الى استغلال الغاز الطبيعي غير الملوث للاستجابة الى طلب داخلي متزايد على المحروقات.

واضاف انه يتوقع ان يرتفع استهلاك الغاز المسال في الهند من 8 بالمئة حاليا الى 25 بالمئة سنة 2025.

واستثمرت قطر 3.2 مليار دولار في المشروع الذي دخل حيز الانتاج في شباط في حين استثمرت الهند 600 مليون دولار لاقامة منشآت في داهيج في ولاية غوجارات (شمال غرب) و200 مليون دولار لاقامة خط انابيب غاز. وخصص 200 مليون دولار اخرى لاقتناء ناقلات غاز.

وانجز الخط الثالث قبل شهرين من الموعد المحدد اصلا وتسلمت الهند ثلاث شحنات بلغ حجم كل واحدة منها 138 الف متر مكعب من الغاز المسال وينتظر ان تتسلم 34 شحنة اخرى حتى نهاية السنة.

وابرمت بيترونت في تموز 1999 صفقة مع راس لفان تشمل شحنات سنوية يبلغ حجمها 5.7 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال وذلك لفترة 25 سنة. وستشحن هذه الكميات الى ولايتي غوجارات (شمال غرب) وكيرالا (جنوب).

وينتج الغاز الطبيعي المسال انطلاقا من موارد القسم القطري من حقل الشمال "نورث فيلد" اكبر حقل للغاز في العالم الذي تتقاسمه قطر مع ايران.

وقطر الدولة النفطية الصغيرة، تملك ثالث احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي وتسعى الى الترويج له لجعله عاملا مساعدا على التنمية ولتصبح اول مصدر للغاز في العالم.

الذهب يسجل اعلى اسعاره منذ شهرين اثر مقتل الشيخ ياسين

لندن

تراوح سعر اونصة الذهب عند اعلى مستوياته منذ منتصف كانون الثاني الماضي عندما بلغ افضل مستوى له منذ 15 عاما، مستفيدا من وضعه كقيمة دائمة وذلك اثر اغتيال الزعيم الروحي لحركة حماس الفلسطينية الشيخ احمد ياسين.

وبلغ سعر اونصة الذهب في سوق لندن 416.25 دولارا لدى التثبيت، مقابل 417.65 دولارا مساء الاثنين و412 دولارا يوم الجمعة الماضي.

وبلغ سعر الاونصة 415.85 دولارا حوالي الساعة 61.00 غ بعد ان قفز الى 418.30 دولارا صباحا في السوق الفورية.

ويتراوح سعر الذهب حول اعلى مستوياته منذ منتصف كانون الثاني/الماضي عندما سجل اعلى مستوى له منذ 15 عاما وبلغ 438.20 دولارا للاونصة لدى سعر التثبيت واكثر من 430 دولارا في السوق الفورية.

وقال جيمس مور المحلل في الموقع الالكتروني لسوق لندن "ان المخاوف الجيوسياسية والمخاوف المتنامية من العقاب الارهابي نشطت من جديد سوق الذهب". واضاف "ان المفجر الرئيسي (لارتفاع الاسعار) كان مقتل زعيم حركة حماس الشيخ احمد ياسين بيد القوات الاسرائيلية".

شل توقع قريبا اتفاقا للتنقيب عن الغاز في ليبيا

مدريد (اف ب)-

اعلنت مصادر حكومية بريطانية في مدريد، ان شركة شل النفطية العملاقة ستوقع "قريبا" اتفاقا للتنقيب عن الغاز قبالة سواحل ليبيا.

وقال مسؤول بريطاني في مدريد "هناك عدد من المؤسسات البريطانية مهتمة بالاستثمار في ليبيا".

واضاف "من الممكن ان توقع شل اتفاقا مع ليبيا في الايام المقبلة" للتنقيب عن الغاز قبالة السواحل الليبية.

واشار المسؤول نفسه الذي لم يشأ الكشف عن هويته الى ان المجموعة البريطانية لصناعات الطيران والدفاع "بي اي اي سيستم" "تقوم بمفاوضات متقدمة مع ليبيا بشان صناعة الطيران المدني".

صندوق النقد العربي يلغي جزئيا ديون السودان

ابوظبي-

اعلن صندوق النقد العربي انه وقع مع السودان اتفاقا بشأن خفض ديون الخرطوم للصندوق المقدرة بحوالي 340 مليون دولار.

وقال جاسم المناعي المدير العام لصندوق النقد العربي في تصريحات للصحافيين اعقبت التوقيع "تم خفض ديون السودان استثنائيا، الى 280 مليون دولار".

واضاف ان الصندوق منح السودان ايضا تسهيلات لجهة اعادة جدولة الديون المتبقية لفترة زمنية مريحة وباسعار فائدة ميسرة.

واعرب وزير المالية والاقتصاد السوداني الزبير احمد الحسن الذي وقع الاتفاق عن الجانب السوداني عن ارتياحه لتوقيع الاتفاق الذي قال انه يقلص الاعباء المالية لبلاده.

واشار الى ان مبلغ الدين الخارجي لبلاده يبلغ 23 مليار دولار وتمثل خدمة الدين اكثر من نصفه. وتعود هذه الديون لصندوق النقد العربي والبنك الدولي وبعض الدول بينها خاصة الدول العربية النفطية.

مايكروسوفت ستطعن بقرار المفوضية الاوروبية فرض غرامة عليها

سان فرنسيسكو (الولايات المتحدة)-

اعلنت شركة مايكروسوفت الاميركية انها ستطعن بقرار المفوضية الاوروبية فرض غرامة قياسية عليها بقيمة 497 مليون يورو لانتهاكها قواعد المنافسة في السوق الاوروبية.

واوضحت مايكروسوفت في بيان لها انها ستقدم طعنا امام محكمة ابتدائية في لوكسمبورغ.

لكن عملاق البرامج المعلوماتية اكد استمراره "في العمل بتعاون وثيق مع المفوضية الاوروبية والدول الاوروبية على مسائل الامن وحماية الحياة الخاصة".

وكانت المفوضية الاوروبية اعلنت انها فرضت غرامة قياسية على شركة مايكروسوفت قدرها 497 مليون يورو بسبب استغلالها لموقعها المهيمن في السوق الاوروبية وطالبته بتغيير ممارساتها التي تعتبر منافية للمنافسة الحرة.